وذكر منهم الاستاد ابي اسحق الاسفرائني والقاضي ابي بكر الباقلاني والامام فخر الدين الرازي مع كونهم اشعرية
قائلون بتحقق التاثير الحقيقي وصدوره عن غير الله فالقول بالسبب العادي ونفي السبب الحقيقي والتاثير
الحقيقي عما سوى الله تعالى انما هو قول جمهور الاشاعرة مع مخالفة بعض منهم لجمهورهم وكذا جمهور الماتريدية على
انه يتحقق السبب الحقيقي والتاثير الحقيقي عما سوى الله ايضا مع مخالفة بعض منهم ايضا لجمهورهم فالقول
بان الله تعالى يخلق عند الاسباب لا بها بمعنى انها اسباب عادية لا حقيقية ليس بامر اتفق عليه الفريقان
اعني الاشعرية والماتريدية وهذه فائدة جليلة يجب محافظتها واستحضارها والا يقع غلط الناظر في كلام
القوم في مواضع كثيرة منه وانهم قالوا ان الارواح ليست بجسم ولا جسماني بل هي امور مجردة عن المادة
قلت قال المحقق ابن الهمام في المسايرة قد ذكرنا ان من الحنفية كالماتريدية واتباعه من يقول بتجرد الارواح
لكنه اي الماتريدي نقل اثرا قيل يا رسول الله كيف يوجع سنه وان لم يكن فيه الروح قال فاخبر ان السن
يوجع لانه متصل باللحم وان لم يكن فيه الروح فكذا بعد الموت لما كان روحه متصلا بجسده يتوجع الجسد
انتهى يريد المحقق ابن الهمام ان نقل هذا الاثر والبيان المذكور من الماتريدية مما يشكل به لان قوله فكذا
بعد الموت لما كان روحه متصلا بجسده يشعر ان الروح عبارة عن الجسم اللطيف الساري في البدن
كما يقول به اكثر المتكلمين فينافي ذهابه الى انه مجرد ليس بجسم ولا جسماني وبين بيانه هذا اندفاع ظ
ويمكن ان يقال ان معنى قوله متصلا بجسده متعلقا بجسده نوع تعلق وانه قد نعرف بعض الاحكام
قبل البعثة بخلق الله تعالى العلم به اما بلا كسب كوجوب تصديق النبي عليه الصلوة والسلام وحرمة الكذب
الضار واما مع كسب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا نعرف الا بالكتاب والسنة وانه تعالى وان صفاته
تعالى باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة فيكون الذات مثلا بالعلم عالما والعلم بنفسه باقيا كذلك تعالى
فالذات باقية بصفة البقاء وصفة البقاء باقية بنفسها وكذا الكلام في سائر الصفات وانه لا
يثبت المقابلة بين الشيئين الا باشتراكهما في جميع الاوصاف قال النور الصابوني في الكفاية شرح
البداية اختلف اهل الكلام فيما يثبت به المماثلة قال الاشعري في حد المماثلة المثلان غيران يسد احدهما
مسد الاخر وينوب منابه وقالت المعتزلة المماثلة تثبت بالاشتراك في اخص الاوصاف لان العلم منا
له اوصاف ثلثة موجود وعرض وعلم فالموجود اعم اوصافه والعرضية اوسط اوصافه وكونه علما اخصها
فهذه الطائفة ابت ان يصفوه تعالى بالعلم وزعمت انه لو وصف تعالى بالعلم لوقعت المماثلة بينه تعالى و
بيننا في العلم وقلنا نحن المماثلة تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف لا باخص الاوصاف فعلمنا يوصف بانه
موجود وعرض وعلم وحادث هو جائز وعلم الله تعالى يوصف بانه موجود عليم وقدير هو واجب الوجود
فما هو الحادث جائز الوجود لا يماثل ما هو قديم واجب الوجود اقول فالمعتزلة هربوا عن اثبات صفات
الزائدة لامرين احدهما لزوم المماثلة بين الواجب والممكن فهم اتبعوا جهم بن صفوان وثانيهما لزوم تعدد
القدماء فالفريقان اعني الاشاعرة والماتريدية اتفقا على عدم لزوم المماثلة واختلفا في بيانه فالاول
يقول بان المماثلة انما تتحقق بالاشتراك في غيرين يسد احدهما مسد الاخر وينوب منابه والثاني يقول بان
المماثلة انما تتحقق بالاشتراك في جميع الاوصاف فهذه فائدة يلزم حفظها لينفهم مقاصد الفرق الثلث
في المماثلة وليأمن من الوقوع في الغلط وقلما يوجد التنصيص في كتب القوم وان المماثلة جنس يشتمل على
انواعه وهي المشابهة والمضاهاة والمساواة واطلاق اسم الجنس على كل نوع من انواعه جائز قلت كذا
ذكره صاحب العمدة في شرحه على العمدة المسمى بالاعتماد وهو الموافق لما ذكره صاحب التبصرة
قال صاحب العمدة في ذلك الشرح اعلم انا لا نقول كما يقول به الاشعري ان لا مماثلة الا بالمساواة

من جميع الوجوه بل نقول بجواز ان يكون شيء مماثلا لشيء مخالفا له من وجه اخر انتهى فقول صاحب العمدة في المتن
وعندنا هي تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف لا تثبت المماثلة غير جيد بل غير
صحيح سيما وقد قال في شرحه في بيان هذا القول ثم ان كان احدهما ينوب مناب صاحبه ويسد مسده من
جميع الوجوه وان كان ينوب احدهما منابه ويسد مسده من وجه فهما مثلان من ذلك الوجه ثم قال
والحاصل بجواز ان يكون شيء مماثلا بشيء من وجه ثم ذكر بعد اسطر ما نقلنا منه من ان المماثلة جنس الخ و
ذكر في شرح العمدة المسمى بالانتقاد في بيان قوله وعندنا هي تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف اي عند
بعض اهل السنة والجماعة وهو الاشعري ومن تابعه يثبت المماثلة بالاشتراك بين الشيئين في جميع الاوصاف
حتى لو اختلفا في وصف واحد لا تثبت المماثلة وان اشتركا في اوصاف كثيرة كالسواد والبياض فانهما
اذا اختلفا في وصف واحد وهو قابض البصر في السواد وعدمه في البياض لا تثبت المماثلة بينهما وان
اشتركا في اوصاف كثيرة وهو كون كل واحد منهما موجودا وعرضا ولونا وحادثا الى غير ذلك انتهى كلام
الانتقاد ويرد عليه ان يعهد من المحقق في هذا المتن ان يطلق كلمة عندنا ويريد به الاشاعرة سيما
اذا كانت المادة مما يخالف فيه الفريقان الماتريدية والاشعرية وانه يأول المتشابهات اجمالا وتفويض
تفصيله الى الله تعالى وان حكم المتشابهات انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار وان القضاء
والقدر غير الارادة الازلية وانهم حكموا بكفر من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب
وانه ليس كل مجتهد مصيبا والحق واحد

المسلك الثامن في مقالات الاشاعرة الواقعة تلك المقالة

في مقابلة جمهور الماتريدية قالوا ان معرفة الله تعالى واجب شرعا لا عقلا وانه لا يعرف الصانع بصفاته حق المعرفة
وانه تعالى لو لم يبعث للناس رسولا لم يجب للناس معرفة الله تعالى بعقولهم وان الصفات الفعلية ليست بصفات
حقيقية بل هي امور اعتبارية فصفاته الذاتية فقط قديمات لا صفاته الفعلية ~~وانه ليس شيء من الصفات~~
~~قائمة بذاته تعالى~~ وانه ليس شيء من الصفات الفعلية قائما بذاته تعالى وانه ليس شيء من الصفات متصفا با
الوجوب وان التكوين ليس الا عين المكون وانه ليس صفة التكوين على تفاصيلها سوى صفة القدرة باعتبار
تعلقها بتعلق خاص فالتخليق هو صفة القدرة باعتبار تعلقها بالخلق والترزيق هو صفة القدرة باعتبار
تعلقها بايصال الرزق الى غير ذلك وانه كما يجوز تعلق الرؤية بكل موجود فكذلك يجوز تعلق السماع بكل
موجود حتى الذات والصفات وان السيد موسى عليه السلام انما سمع كلامه النفسي لا كلام المؤلف من
الحروف والاصوات وانه تعالى كما انه متكلم في الازل كذلك هو مكلم في الازل وانه يجوز ان يقال بعض
ايات القران العظيم اعظم من بعض لا لايهامه النقص في البعض وهو قول مالك وقول الباقلاني وقول كثير من
الفقهاء وانه يتعلق الخطاب الازلي بالمعدوم وان وجود الاشياء بخطاب كن لا بالايجاد وان ارادته
تستلزم الرضا والمحبة كما يتوهم من قول امام الحرمين في الارشاد وان الاسم غير المسمى وان تعذيب من اتى بالشرك
والكفر ليس مما اقتضاه العقل والحكمة فلم يكن ترك تعذيبه سفها وخلاف الحكمة وانه يجوز تعذيب المطيع
والعفو عن الشرك عقلا وان الحكمة هي ما وقع على قصد فاعله والسفه ما وقع على غير ذلك وانه لا يعلل افعا
له تعالى بالاغراض والعلل ولا بشيء من المصالح والحكم بل هي من المشية المختصة وانه رؤيته تعالى في المنام يجوز
وانه لا مانع منه وان لم تكن رؤيته حقيقة وان الايمان يزيد وينقص وانه يجوز الاستثناء في الايمان وانه
ليس السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد بل السعيد سعيد ابدا والشقي شقي ابدا وان افعال العباد بقدرته
تعالى وحدها لكنها مقارنة لاختيار من العبد غير مؤثرة وان قدرة العبد غير مؤثرة في فعله قلت خالف
الشيخ في هذا الاصل رجلان من عظماء اتباعه احدهما الاستاد ابو اسحق الاسفرائني حيث قال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)